المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/03/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال بالمعرض الدولي للنشر والكتاب

5/10642

محمد حمضي

إذا كان الرواق المشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، قد استقطب أزيد من عشرين ألف زائر ، نظرا لنوعية وكمية الفعاليات الحقوقية ، الفنية منها والإبداعية والفكرية التي جسد أغلبها أطفال ساهمت في تأطيرهم الآليات الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، فإن ما خلق الحدث بهذا الرواق يوم 14 فبراير ، وشد انتباه الزوار فتابعوه باهتمام بالغ ، وفتح أمامهم / أمامنا ، آمالا عريضة بأن المغرب الذي يربي أطفاله على الديمقراطية والمواطنة ، ويمرنهم على ممارستها ، فإنه بذلك يحصن اختياره الديمقراطي الذي أصبح واحدا من ثوابته ، هي تجارب المجالس الجماعية للطفل التي استعرضها رؤساء أطفال وطفلات من مناطق مختلفة بربوع المملكة.

مساهمة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال في إطار فعاليات هذا اليوم ، تمثلت في عرض تجربة المجلس الجماعي للطفل لمدينة تطوان الذي تترأسه الطفلة سناء أحايك التي تحصنت بالدستور وبالشرعة الدولية في مجال الطفولة حين أكدت في تقديمها للتجربة الجماعية الفتية التي تقودها بأنها إعمال لواحدة من آليات المشاركة المنصوص عليها في الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل . وبعد استعراضها لمنهجية اشتغال هذه المؤسسة وتركيبتها ، والقضايا التي تتناولها مداولات الأعضاء والعضوات سواء في الدورات ، أو اللجان الوظيفية ، وبلمسة النوع الإجتماعي ، ردت على مداخلات الحضور بأن « الديمقرطية تنتزع ولا تعطى ».

يذكر بأن هذه الفقرة من « مبادرات مواطنة « التي احتضنها الرواق المشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ، وتقدمت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، إلى جانب مشاركة أخرى شاركت بها نفس الآلية الجهوية يوم 22 فبراير حملت عنوان « مدارسنا « ، تعالج ظاهرة الهدر المدرسي ، قدمها كل من الطفلة هدى الورغي ، والطفل عبد الحليم الحميشي ، عضوي المجلس الجماعي للطفل بتطوان ، (هذه الفقرة) تابعها بالإضافة إلى زوار من المعرض الدولي ، كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وسلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية بالشمال ، وعبد المالك أصريح رئيس شبكة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بشمال المغرب والخبير في المجال، وفعاليات أخرى .

تقرير الخارجية الأمريكية استفاد من تقارير اليزمي

2/1308

رغم تضمن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لانتقادات لحقوق الإنسان في المغرب خلال سنة 2013، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التزم الصمت تجاه هذه الانتقادات، فيما تولى وزير الاتصال، مصطفى الخلفي، توجيه انتقادات إلى التقرير.

مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان كشف أن المجلس لا يأخذ على عاتقه الرد على التقارير الدولية، كما كان عليه حال الصيغة الأولى للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأن مهمته هي دراسة هذه التقارير، ومحاولة الاستفادة منها لتجاوز النقائص في مجال حقوق الإنسان. وأكد المصدر أن مصداقية المجلس جعلت تقرير الخارجية الأمريكية يعتمد على بعض تقاريره، مثل الإشارة إلى قضية عدم الاعتراف القانوني ببعض الجمعيات في الصحراء.

إدريس اليزمي: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية بخصوص مشاريع القوانين

2/7166

فنن العفاني

ثمن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الإشادة التي تضمنها بشأن المجلس التقرير السنوي للخارجية الأمريكية الخاص بممارسات حقوق الإنسان في دول العالم من ببنها المغرب لعام 2013، حيث أكد التقرير على الدور المتنامي للمجلس بوصفه مدافعا ذا مصداقية واستباقية لحماية حقوق الإنسان وجبر الضرر، قائلا «إن الإشارة بشكل إيجابي لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرددت21 مرة في التقرير، فيما ذكره بشكل سلبي ورد لمرة واحدة ».

هذه الإشارة قدمها اليزمي لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الجمعة الماضي خلال افتتاح أشغال دورته السادسة العادية، والتي تضمن برنامج عملها جدولا مكثفا يشمل ست مذكرات وآراء استشارية تتمحور حول قضايا قانونية وفكرية ضاغطة، تهم راي المجلس بشأن العنف ضد النساء والذي كانت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قد أعدت بشأنه مشروع قانون، وكان مآل انتقاد من طرف جمعيات الحركة النسائية وبوجد حاليا لدى لجنة وزارية تم تكوينها لإعادة صياغته. كما يشمل مشروع مذكرات بشأن مسطرة العفو والعقوبات البديلة وحرية الجمعيات، ومشروعي مذكرتين تكميليتين بشأن القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فضلا عن تقديم خلاصة دراسة حول الحق في التجمع والتظاهر السلمي.

وفي ما يمكن اعتباره تبددا لحالة التردد والريبة التي طبعت قبل اشهر علاقات الحكومة بالمجلس كمؤسسة وطنية تضطلع بمهام حماية والنهوض بحقوق الإنسان، كشف اليزمي عن إقدام الحكومة والبرلمان على إحالة بعض مشاريع النصوص القانونية ممثلة في مسودتي مشروعي القانونين التنظيميين بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، معبرا عن استحسانه لهذه المبادرة التي شدد على استمرارها بان تعمد السلطة التنفيذية والمؤسسة التشريعية التي عملت على مأسسة العلاقة مع الهيئات الدستورية ضمن نظامها الداخلي، على الإحالة المنتظمة لمشاريع ومقترحات القوانين التي تعدها حيث سيعمل المجلس على دراستها وتقديم ما يلزم من مقترحات بشأنها.

وأكد في هذا الصدد، قائلا «إن المجلس من موقعه كمؤسسة وطنية مستقلة سيواصل ومقاربة تشاركية ومندمجة رفع التحديات المطروحة بشأن تجويد وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع مقتضيات الدستور وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ويتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية بخصوص مشاريع القوانين المعروضة للنقاش أو التي ستعرض خلال الدورة التشريعية المقبلة وذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ومن بينها على سبيل التذكير لا الحصر مشروع مدونة الصحافة والحق في الحصول على المعلومة والطب الشرعي والأمراض العقلية والعمال المنزليين».

هذا وبشان مضامين المذكرات الست التي تداولها أعضاء المجلس خلال هذه الدورة، اعلن ادريس اليزمي، أن أربعا منها تتعلق بتفعيل مضمون إصلاح منظومة العدالة، والذي يعد تحديا مركزيا بالنسبة للمغرب، مشيرا أن المذكرة الأولى منها تتعلق بالنظام الأساسي للقضاة وهي تكتسي طابعا تكميليا، حيث تبنى مشروع القانون التنظيمي الذي أعدته وزارة العدل الجزء الأكبر من المقترحات والتوصيات الأولية التي سبق وقدمها المجلس بهذا الخصوص، مبرزا أن المذكرة التكميلية تتمحور اساسا حول كيفيات التواصل حول توجهات السياسة الجنائية التي يقوم بتنفيذها وزير العدل في ظل استقلال النيابة العامة، وكذا بعض المقترحات المتعلقة بالتعيين في المسؤوليات القضائية والإدارية ومقترحات أخرى تتعلق بتوظيف القضاة والدور الاستشاري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالوضعية المالية للقضاة ،خاصة الرواتب والتعويضات وانساق الترقي، كما تتضمن المذكرة مقترحات تتعلق ببعض قرارات تدبير مباريات توظيف القضاة، وكذا مقترحات أخرى تتعلق بالجمعيات المهنية للقضاة وتحديد الأخطاء التاديبية.

أما المذكرة الثانية والتي تاتي تتمة لمذكرة المجلس بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتكتسي ايضا طابعا تكميليا، فتتعلق اساسا بنمط انتخاب ممثلي القضاة والقاضيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الية التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودعم الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومقترحات تكميلية تتعلق بمعايير تدبير الوضعية المهنية للقضاة وإسناد المسؤوليات إلى القضاة، والانسجام بين بعض مقتضيات مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتقوية ضمانات حصول المجلس الاعلى للسلطة القضائية على المعلومات والوثائق والمعطيات اللازمة للقيام بمهامه.

فيما المذكرة الثالثة المتعلقة بالنظام القانوني للعفو تندرج في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإجراءة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بخصوص تاهيل التشريع الجنائي ،وتتناول المذكرة عددا من التجارب المتعلقة بمسطرة العفو في الأنظمة الملكية المقارنة بالأساس والتعديلات المقترحة على النظام القانوني للعفو.

اما بخصوص المذكرة الرابعة فهي تتمحور حول العقوبات البديلة، وتبرز بشكل خاص المرجعية الدولية المتعلقة بالعقوبات البديلة وتحلل الأسباب العميقة لظاهرة الاكتظاظ السجني وخاصة اللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي وضعف تنوع العرض القانوني للعقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية، وتقدم بهذا الصدد توصيات مرفقة بالمجالات المقترح استهدافها بهذه العقوبات ونوعيتها.

فيما المذكرة الخامسة التي ستتناولها الدورة فهي تخص موضوع حرية الجمعيات بالمغرب، وتقدم تشخيصا لأهم نقط قوة و ضعف الإطار القانوني للجمعيات بما في ذلك ظهير 1958 المتعلق بحق تاسيس الجمعيات وكذا النصوص الخاصة ببعض الجمعيات كالجمعيات الرياضية والطلابية، وجمعية مستعملي مياه السقي، وجمعيات القروض الصغرى، مشيرا انه سيتم تقديم توصيات تتعلق أساسا بدعم المنطق التصريحي في الإطار القانوني للجمعيات، ودعم استقلاليتها و تحسين إطارها الجبائي والمالي وكذا إطار التعاون والشراكة بين الدولة والجمعيات، وتسوية الأوضاع القانونية للجمعيات.

أما المذكرة السادسة فتهم موضوع العنف ضد النساء وتتعلق المقترحات المتضمنة بها اساسا الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف وانماطه وكذا جملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا وتدابير أخرى ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات من جهة وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام والمدرجة في اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهادفة إلى محاربة الصور النمطية تجاه النساء.

وكشف رئيس المجلس ان الدراسة التي ستقدم خلاصاتها الأولية فهي تخص الحق في التجمع والتظاهر السلمي، مشيرا انه كيفما كان شكل وفحوى النظام القانوني المرتقب في هذا الباب، بأن إعداده وإجرائه ينبغي أن يتم بالتفاعل الحثيث مع مختلف المكلفين بإنفاذ القوانين ومهنيي العدالة والفاعلين الاجتماعيين والمدنيين.

إدريس اليزمي

إدريس اليزمي: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية بخصوص مشاريع القوانين

ثمن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الإشادة التي تضمنها بشأن المجلس التقرير السنوي للخارجية الأمريكية الخاص بممارسات حقوق الإنسان في دول العالم من بينها المغرب لعام 2013، حيث أكد التقرير على الدور المتنامي للمجلس بوصفه مدافعا ذا مصداقية واستباقية لحماية حقوق الإنسان وجبر الضرر، قائلا «إن الإشارة بشكل إيجابي لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ترددت21 مرة في التقرير، فيما ذكره بشكل سلبي ورد لمرة واحدة «.

هذه الإشارة قدمها اليزمي لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الجمعة الماضي خلال افتتاح أشغال دورته السادسة العادية، والتي تضمن برنامج عملها جدولا مكثفا يشمل ست مذكرات وآراء استشارية تتمحور حول قضايا قانونية وفكرية ضاغطة، تهم رأي المجلس بشأن العنف ضد النساء والذي كانت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قد أعدت بشأنه مشروع قانون، وكان مثار انتقاد من طرف جمعيات الحركة النسائية ويوجد حاليا لدى لجنة وزارية تم تكوينها لإعادة صياغته. كما يشمل مشروع مذكرات بشأن مسطرة العفو والعقوبات البديلة وحرية الجمعيات، ومشروعي مذكرتين تكميليتين بشأن القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فضلا عن تقديم خلاصة دراسة حول الحق في التجمع والتظاهر السلمي.

وفي ما يمكن اعتباره تبددا لحالة التردد والريبة التي طبعت قبل أشهر علاقات الحكومة بالمجلس كمؤسسة وطنية تضطلع بمهام حماية والنهوض بحقوق الإنسان، كشف اليزمي عن إقدام الحكومة والبرلمان على إحالة بعض مشاريع النصوص القانونية ممثلة في مسودتي مشروعي القانونين التنظيميين بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، معبرا عن استحسانه لهذه المبادرة التي شدد على استمرارها بأن تعمد السلطة التنفيذية والمؤسسة التشريعية التي عملت على مأسسة العلاقة مع الهيئات الدستورية ضمن نظامها الداخلي، على الإحالة المنتظمة لمشاريع ومقترحات القوانين التي تعدها حيث سيعمل المجلس على دراستها وتقديم ما يلزم من مقترحات بشأنها.

وأكد في هذا الصدد، قائلا «إن المجلس من موقعه كمؤسسة وطنية مستقلة سيواصل وبمقاربة تشاركية ومندمجة رفع التحديات المطروحة بشأن تجويد وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع مقتضيات الدستور وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ويتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية بخصوص مشاريع القوانين المعروضة للنقاش أو التي ستعرض خلال الدورة التشريعية المقبلة وذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ومن بينها على سبيل التذكير لا الحصر مشروع مدونة الصحافة والحق في الحصول على المعلومة والطب الشرعي والأمراض العقلية والعمال المنزليين».

هذا وبشأن مضامين المذكرات الست التي تداولها أعضاء المجلس خلال هذه الدورة، أعلن ادريس اليزمي، أن أربعا منها تتعلق بتفعيل مضمون إصلاح منظومة العدالة، والذي يعد تحديا مركزيا بالنسبة للمغرب، مشيرا أن المذكرة الأولى منها تتعلق بالنظام الأساسي للقضاة وهي تكتسي طابعا تكميليا، حيث تبنى مشروع القانون التنظيمي الذي أعدته وزارة العدل الجزء الأكبر من المقترحات والتوصيات الأولية التي سبق وقدمها المجلس بهذا الخصوص، مبرزا أن المذكرة التكميلية تتمحور أساسا حول كيفيات التواصل حول توجهات السياسة الجنائية التي يقوم بتنفيذها وزير العدل في ظل استقلال النيابة العامة، وكذا بعض المقترحات المتعلقة بالتعيين في المسؤوليات القضائية والإدارية ومقترحات أخرى تتعلق بتوظيف القضاة والدور الاستشاري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالوضعية المالية للقضاة ،خاصة الرواتب والتعويضات وأنساق الترقي، كما تتضمن المذكرة مقترحات تتعلق ببعض قرارات تدبير مباريات توظيف القضاة، وكذا مقترحات أخرى تتعلق بالجمعيات المهنية للقضاة وتحديد الأخطاء التأديبية.

أما المذكرة الثانية والتي تأتي تتمة لمذكرة المجلس بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتكتسي أيضا طابعا تكميليا، فتتعلق أساسا بنمط انتخاب ممثلي القضاة والقاضيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، آلية التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودعم الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومقترحات تكميلية تتعلق بمعايير تدبير الوضعية المهنية للقضاة وإسناد المسؤوليات إلى القضاة، والانسجام بين بعض مقتضيات مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتقوية ضمانات حصول المجلس الأعلى للسلطة القضائية على المعلومات والوثائق والمعطيات اللازمة للقيام بمهامه.

فيما المذكرة الثالثة المتعلقة بالنظام القانوني للعفو تندرج في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بخصوص تأهيل التشريع الجنائي ،وتتناول المذكرة عددا من التجارب المتعلقة بمسطرة العفو في الأنظمة الملكية المقارنة بالأساس والتعديلات المقترحة على النظام القانوني للعفو.

أما بخصوص المذكرة الرابعة فهي تتمحور حول العقوبات البديلة، وتبرز بشكل خاص المرجعية الدولية المتعلقة بالعقوبات البديلة وتحلل الأسباب العميقة لظاهرة الاكتظاظ السجني وخاصة اللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي وضعف تنوع العرض القانوني للعقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية، وتقدم بهذا الصدد توصيات مدققة بالمجالات المقترح استهدافها بهذه العقوبات ونوعيتها.

فيما المذكرة الخامسة التي ستتناولها الدورة فهي تخص موضوع حرية الجمعيات بالمغرب، وتقدم تشخيصا لأهم نقط قوة و ضعف الإطار القانوني للجمعيات بما في ذلك ظهير 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات وكذا النصوص الخاصة ببعض الجمعيات كالجمعيات الرياضية والطلابية، وجمعية مستعملي مياه السقي، وجمعيات القروض الصغرى، مشيرا أنه سيتم تقديم توصيات تتعلق أساسا بدعم المنطق التصريحي في الإطار القانوني للجمعيات، ودعم استقلاليتها و تحسين إطارها الجبائي والمالي وكذا إطار التعاون والشراكة بين الدولة والجمعيات، وتسوية الأوضاع القانونية للجمعيات.

http://bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=40625:2014-03-03-12-07-58&catid=85:2010-04-19-12-39-31&Itemid=152

أما المذكرة السادسة فتهم موضوع العنف ضد النساء وتتعلق المقترحات المتضمنة بها أساسا الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف وأنماطه وكذا جملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا وتدابير أخرى ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات من جهة وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام والمندرجة في اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهادفة إلى محاربة الصور النمطية تجاه النساء.

وكشف رئيس المجلس أن الدراسة التي ستقدم خلاصاتها الأولية فهي تخص الحق في التجمع والتظاهر السلمي، مشيرا أنه كيفما كان شكل وفحوى النظام القانوني المرتقب في هذا الباب، بأن إعداده وأجرأته ينبغي أن يتم بالتفاعل الحثيث مع مختلف المكلفين بإنفاذ القوانين ومهنيي العدالة والفاعلين الاجتماعيين والمدنيين.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

مذكرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تندرج ضمن مواكبته للأوراش الإصلاحية المفتوحة بالمملكة

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، نهاية الأسبوع الماضي بالرباط، أن مذكرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآراءه الاستشارية التي تتمحور، بالخصوص، حول قضايا قانونية وفكرية ضاغطة، تندرج في إطار مواكبة المجلس للأوراش الإصلاحية المفتوحة بالمملكة وكذا تفعيلا لقوته الاقتراحية. جاء ذلك خلال افتتاح الدورة السادسة العادية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي يتضمن جدول أعمالها دراسة مشروع مذكرة للمجلس بشأن مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء بالإضافة إلى مشاريع مذكرات بشأن حرية الجمعيات ومسطرة العفو والعقوبات البديلة. كما يتضمن جدول أعمال هذه الدورة تدارس مشروعي مذكرتين تكميليتين بشأن القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالإضافة لخلاصات دراسة بشأن حرية التجمع.

أبرز اليزمي أن المقترحات المتضمنة بمذكرة المجلس بشأن مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء تتعلق، أساسا، بالإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف وأنماطه، وكذا جملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا وتدابير أخرى ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات من جهة، وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام والمندرجة في اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهادفة إلى محاربة الصور النمطية تجاه النساء.

وبخصوص المذكرة المتعلقة بحرية الجمعيات بالمغرب، أوضح السيد اليزمي أنها تقدم تشخيصا لأهم نقط قوة وضعف الإطار القانوني للجمعيات بما في ذلك ظهير 1958 المتعلق بحق تاسيس الجمعيات، وكذا النصوص الخاصة ببعض الجمعيات كالجمعيات الرياضية، والطلابية وجمعية مستعملي مياه السقي، وجمعيات القروض الصغرى.

كما تقدم المذكرة، حسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصيات تتعلق، أساسا، بدعم «المنطق التصريحي» في الإطار القانوني للجمعيات، ودعم استقلاليتها وتحسين إطارها الجبائي والمالي، وكذا إطار التعاون والشراكة بين الدولة والجمعيات، وتسوية الأوضاع القانونية للجمعيات.

من جانب آخر، أبرز اليزمي أن المذكرة المتعلقة بالنظام الأساسي للقضاة تكتسي طابعا تكميليا، مشيرا إلى أن مشروع القانون التنظيمي تبنى الجزء الأكبر من مقترحات المجلس وتوصياته الأولية. وأوضح أن المذكرة تتمحور حول كيفيات التواصل حول توجهات السياسة الجنائية التي يقوم بتنفيذها وزير العدل والحريات في ظل استقلال النيابة العامة، وكذا بعض المقترحات المتعلقة بالتعيين في المسؤوليات القضائية والإدارية ومقترحات أخرى تتعلق بتوظيف القضاة والدور الاستشاري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالوضعية المالية للقضاة (الرواتب، التعويضات وأنساق الترقي)، فضلا عن مقترحات تتعلق ببعض قرارات تدبير مباريات توظيف القضاة، والجمعيات المهنية للقضاة وتحديد الأخطاء التأديبية.

وفي السياق ذاته، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن المذكرة الإضافية بشأن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية تتعلق، أساسا، بنمط انتخاب ممثلي القضاة والقاضيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وآلية التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودعم الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومقترحات تكميلية تتعلق بمعايير تدبير الوضعية المهنية للقضاة وإسناد المسؤوليات إلى القضاة، والانسجام بين بعض مقتضيات مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتقوية ضمانات حصول المجلس الأعلى للسلطة القضائية على المعلومات والوثائق والمعطيات اللازمة للقيام بمهامه.

كما أبرز أن هذه المذكرة تكتسي أيضا طابعا تكميليا، مذكرا بان مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية تبنى الجزء الأكبر من مقترحات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان..

من جهة أخرى، أوضح اليزمي أن المذكرة المتعلقة بالنظام القانوني للعفو تندرج في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأجرأة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص تأهيل التشريع الجنائي، وكذا أجرأة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، مبرزا أن هذه المذكرة تتناول عددا من التجارب المتعلقة بمسطرة العفو في الأنظمة الملكية المقارنة بالأساس والتعديلات المقترحة على النظام القانوني للعفو.

أما المذكرة المتعلقة بالعقوبات البديلة فتندرج، حسب السيد اليزمي، في إطار مواكبة المجلس لأجرأة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وتبرز، بشكل خاص، المرجعية الدولية المتعلقة بالعقوبات البديلة وتحلل الأسباب العميقة لظاهرة الاكتظاظ السجني وخاصة اللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي وضعف تنوع العرض القانوني للعقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية، مشيراً إلى أن المذكرة تقدم، بهذا الصدد، توصيات مدققة بالمجالات المقترح استهدافها بالعقوبات البديلة ونوعية هذه العقوبات.

وبخصوص الحق في التجمع والتظاهر السلمي، ذكر السيد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنجز دراسة حول الموضوع سيتم تقديم خلاصاتها الأولية في هذه الدورة، مبرزا أنه في أفق إعداد مذكرة للمجلس بشأن هذا الجانب، المهم من الحريات العامة، ينبغي أن يتم إعداد وأجرأة النظام القانوني المرتقب في هذا الباب، بالتفاعل الحثيث مع مختلف المكلفين بإنفاذ القوانين ومهنيي العدالة والفاعلين الاجتماعيين والمدنيين.

وأكد اليزمي أنه بغض النظر عن هذا الزخم من المقترحات، سيواصل المجلس من موقعه كمؤسسة وطنية مستقلة وبمقاربة تشاركية ومندمجة رفع التحديات المطروحة بشأن تجويد وملائمة المنظومة القانونية الوطنية مع مقتضيات الدستور وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مضيفا أن المجلس يتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية بخصوص مشاريع القوانين المعروضة للنقاش أو التي ستعرض خلال الدورة التشريعية المقبلة ذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ومن بينها مشروع مدونة الصحافة والحق في الحصول على المعلومة والطب الشرعي والأمراض العقلية والعمال المنزليين.

وبعدما جدد استحسان المجلس لإحالة الحكومة والبرلمان لبعض مشاريع النصوص القانونية التي سبقت دراستها وتقديم المشورة بصددها (مسودتي مشروعي القانونين التنظيميين بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة)، أهاب السيد اليزمي بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية العمل على الإحالة المنتظمة لمشاريع ومقترحات القوانين التي تعدها لدراستها وتقديم ما يلزم من مقترحات بشأنها.

وأكد اليزمي أن المجلس سيواصل مجهوده الفكري والعلمي للمساهمة في تفعيل الدستور «لأن العديد من مشمولاته ما تزال بحاجة إلى تعميق التفكير وإذكاء الوعي بصددها»، وعلى رأسها المقتضيات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحق في تقديم العرائض والمبادرة التشريعية والأدوار المنوطة بالمجتمع المدني ومؤسسات الحكامة الجيدة.

كما سيواصل المجلس إسهامه في الحوار الوطني حول المجتمع المدني والحوار حول إعداد مشروعي قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والقانون الإطار بشأن السياسة العمومية المندمجة للشباب ومرافقتهما فكريا وعمليا، وذلك استكمالا لمساهمته في الحوارات العمومية التي بوشرت من قبل بعض القطاعات الحكومية من قبيل مشاركته الفعالة في الحوار حول إصلاح منظومة العدالة.

ملفات ساخنة فوق طاولة اجتماع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

افتتحت الجمعة الماضي بالرباط، الدورة العادية السادسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة دراسة مشروع رأي المجلس بشأن مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء بالإضافة إلى مشاريع مذكرات بشأن حرية الجمعيات ومسطرة العفو والعقوبات البديلة.

الدورة ستتدارس مذكرتين تكميليتين بشأن القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالإضافة لخلاصات دراسة بشأن حرية التجمع.

إدريس اليازمي قال في افتتاح الدورة إن المجلس سينكب على تشخيص أهم نقط قوة وضعف الإطار القانوني للجمعيات وإنه ستقدم توصية تتعلق بدعم المنطق التصريحي في الإطار القانوني ودعم استقلاليتها وتحسين إطارها الجبائي والمالي وكذا إطار التعاون والشراكة بين الدولة والجمعيات وتسوية الأوضاع القانونية للجمعيات.

المجلس سيتدارس أيضا مذكرة تتعلق بالنظام القانوني للعفو والتي تتناول عددا من التجارب المتعلقة بمسطرة العفو في الأنظمة الملكية المقارنة وبالتعديلات المقترحة عليه.

موضوع العنف ضد النساء حاضر بدوره في أشغال المجلس. وستقدم مذكرة تضم مقترحات حول الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف وأنماطه والتدابير ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا وتدابير ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات والمتعلقة أيضا بوسائل الإعلام والمندرجة في إطار اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهادفة إلى محاربة الصورة النمطية تجاه النساء.

المجلس سيقدم أيضا خلاصات دراسة أنجزها حول الحق في التجمع والتظاهر السلمي في أفق تقديم مذكرة في الموضوع. المجلس حسب رئيسه سيواصل أيضا مجهوده العلمي والفكري للمساهمة في تفعيل الدستور ومنها المقتضيات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحق في تقديم العرائض والمبادرات التشريعية والأدوار المنوطة بالمجتمع المدني ومؤسسات الحكامة الجديدة. وسيساهم المجلس في الحوار الوطني حول المجتمع المدني والحوار حول إعداد مشروعي قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والقانون الإطار بشأن السياسة العمومية المندمجة للشباب ومرافقتهما فكريا وعمليا.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق أن قام، في إطار اضطلاعه باختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تلك المتصلة بتعزيز البناء الديمقراطي وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بإنجاز العديد من المذكرات والآراء والدراسات والتقارير الموضوعاتية همت على الخصوص: أوضاع السجون، الصحة العقلية، مراكز حماية الطفولة، أنشطة الطب الشرعي، حقوق العمال المنزليين، اللجوء والهجرة،

إدريس اليزمي

هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، الدفع بعدم الدستورية، المحكمة الدستورية، قانون القضاء العسكري...

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها تخضع لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993. ويعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة على الأكثر، بموجب مقتضيات الظهير المحدث له الصادر في فاتح مارس 2011.

أوسي موح لحسن

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف

6/4765

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مذكرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تندرج ضمن مواكبته للأوراش الإصلاحية المفتوحة بالمملكة

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، يوم الجمعة بالرباط، أن مذكرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآراءه الاستشارية التي تتمحور، بالخصوص، حول قضايا قانونية وفكرية ضاغطة، تندرج في إطار مواكبة المجلس للأوراش الإصلاحية المفتوحة بالمملكة وكذا تفعيلا لقوته الاقتراحية.

جاء ذلك خلال افتتاح الدورة السادسة العادية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي يتضمن جدول أعمالها دراسة مشروع مذكرة للمجلس بشأن مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء بالإضافة إلى مشاريع مذكرات بشأن حرية الجمعيات ومسطرة العفو والعقوبات البديلة.

كما يتضمن جدول أعمال هذه الدورة تدارس مشروعي مذكرتين تكميليتين بشأن القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالإضافة لخلاصات دراسة بشأن حرية التجمع.

وأبرز اليزمي أن المقترحات المتضمنة بمذكرة المجلس بشأن مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء تتعلق، أساسا، بالإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف وأنماطه، وكذا جملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا وتدابير أخرى ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات من جهة، وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام والمندرجة في اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهادفة إلى محاربة الصور النمطية تجاه النساء.

وبخصوص المذكرة المتعلقة بحرية الجمعيات بالمغرب، أوضح اليزمي أنها تقدم تشخيصا لأهم نقط قوة وضعف الإطار القانوني للجمعيات بما في ذلك ظهير 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، وكذا النصوص الخاصة ببعض الجمعيات كالجمعيات الرياضية، والطلابية وجمعية مستعملي مياه السقي، وجمعيات القروض الصغرى.

كما تقدم المذكرة، حسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصيات تتعلق، أساسا، بدعم "المنطق التصريحي" في الإطار القانوني للجمعيات، ودعم استقلاليتها وتحسين إطارها الجبائي والمالي، وكذا إطار التعاون والشراكة بين الدولة والجمعيات، وتسوية الأوضاع القانونية للجمعيات.

من جانب آخر، أبرز اليزمي أن المذكرة المتعلقة بالنظام الأساسي للقضاة تكتسي طابعا تكميليا، مشيرا إلى أن مشروع القانون التنظيمي تبنى الجزء الأكبر من مقترحات المجلس وتوصياته الأولية.

وأوضح أن المذكرة تتمحور حول توجهات السياسة الجنائية التي يقوم بتنفيذها وزير العدل والحريات في ظل استقلال النيابة العامة، وكذا بعض المقترحات المتعلقة بالتعيين في المسؤوليات القضائية والإدارية ومقترحات أخرى تتعلق بتوظيف القضاة والدور الاستشاري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالوضعية المالية للقضاة (الرواتب، التعويضات وأنساق الترقي)، فضلا عن مقترحات تتعلق ببعض قرارات تدبير مباريات توظيف القضاة، والجمعيات المهنية للقضاة وتحديد الأخطاء التأديبية.

وفي السياق ذاته، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن المذكرة الإضافية بشأن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية تتعلق، أساسا، بنمط انتخاب ممثلي القضاة والقاضيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وآلية التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودعم الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومقترحات تكميلية تتعلق بمعايير تدبير الوضعية المهنية للقضاة وإسناد المسؤوليات إلى القضاة، والانسجام بين بعض مقتضيات مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتقوية ضمانات حصول المجلس الأعلى للسلطة القضائية على المعلومات والوثائق والمعطيات اللازمة للقيام بمهامه.

كما أبرز أن هذه المذكرة تكتسي أيضا طابعا تكميليا، مذكرا بأن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية تبنى الجزء الأكبر من مقترحات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

العديد من مشمولات الدستور ما تزال بحاجة إلى تعميق التفكير وإذكاء الوعي بصددها

من جهة أخرى، أوضح اليزمي أن المذكرة المتعلقة بالنظام القانوني للعفو تندرج في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأجرأة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص تأهيل التشريع الجنائي، وكذا أجرأة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، مبرزا أن هذه المذكرة تتناول عددا من التجارب المتعلقة بمسطرة العفو في الأنظمة الملكية المقارنة بالأساس والتعديلات المقترحة على النظام القانوني للعفو.

أما المذكرة المتعلقة بالعقوبات البديلة فتندرج، حسب اليزمي، في إطار مواكبة المجلس لأجرأة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وتبرز، بشكل خاص، المرجعية الدولية المتعلقة بالعقوبات البديلة وتحلل الأسباب العميقة لظاهرة الاكتظاظ السجني وخاصة اللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي وضعف تنوع العرض القانوني للعقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية، مشيرا إلى أن المذكرة تقدم، بهذا الصدد، توصيات مدققة بالمجالات المقترح استهدافها بالعقوبات البديلة ونوعية هذه العقوبات.

وبخصوص الحق في التجمع والتظاهر السلمي، ذكر اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنجز دراسة حول الموضوع سيتم تقديم خلاصاتها الأولية في هذه الدورة، مبرزا أنه في أفق إعداد مذكرة للمجلس بشأن هذا الجانب، المهم من الحريات العامة، ينبغي أن يتم إعداد وأجرأة النظام القانوني المرتقب في هذا الباب، بالتفاعل الحثيث مع مختلف المكلفين بإنفاذ القوانين ومهنيي العدالة والفاعلين الاجتماعيين والمدنيين.

وأكد اليزمي أنه بغض النظر عن هذا الزخم من المقترحات، سيواصل المجلس من موقعه كمؤسسة وطنية مستقلة وبمقاربة تشاركية ومندمجة رفع التحديات المطروحة بشأن تجويد وملائمة المنظومة القانونية الوطنية مع مقتضيات الدستور وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مضيفا أن المجلس يتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية بخصوص مشاريع القوانين المعروضة للنقاش أو التي ستعرض خلال الدورة التشريعية المقبلة ذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ومن بينها مشروع مدونة الصحافة والحق في الحصول على المعلومة والطب الشرعي والأمراض العقلية والعمال المنزليين.

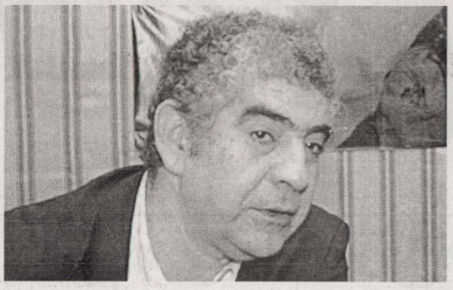

وبعدما جدد استحسان المجلس لإحالة الحكومة والبرلمان لبعض مشاريع النصوص القانونية التي سبقت دراستها وتقديم المشورة بصددها (مسودتي مشروعي القانونين التنظيميين بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة)، أهاب اليزمي بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية العمل على الإحالة المنتظمة لمشاريع ومقترحات القوانين التي تعدها لدراستها وتقديم ما يلزم من مقترحات بشأنها.

وأكد اليزمي أن المجلس سيواصل مجهوده الفكري والعلمي للمساهمة في تفعيل الدستور "لأن العديد من مشمولاته ما تزال بحاجة إلى تعميق التفكير وإذكاء الوعي بصددها"، وعلى رأسها المقتضيات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحق في تقديم العرائض والمبادرة التشريعية والأدوار المنوطة بالمجتمع المدني ومؤسسات الحكامة الجيدة.

كما سيواصل المجلس إسهامه في الحوار الوطني حول المجتمع المدني والحوار حول إعداد مشروعي قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والقانون الإطار بشأن السياسة العمومية المندمجة للشباب ومرافقتهما فكريا وعمليا، وذلك استكمالا لمساهمته في الحوارات العمومية التي بوشرت من قبل بعض القطاعات الحكومية من قبيل مشاركته الفعالة في الحوار حول إصلاح منظومة العدالة.

12 ألف طلب لتسوية وضعية المهاجرين وأزيد من 800 طلب لجوء

مجلس اليزمي يبدي الرأي في قوانين الجمعيات والسلطة القضائية والعفو والعنف ضد النساء

4/846

■ الرباط - أحمد الأرقام

واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ انعقاد دورته الخامسة التي اختتمت أشغالها في 29 شتنبر 2013 وإلى حدود عقد دورته السادسة هذه، نهاية الأسبوع بالرباط، الاضطلاع بمهامه في مجالات تعزيز، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، يؤكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس.

اليزمي دافع عن حصيلة مجلسه، من خلال تدخله الحمائي ومعالجته اليومية لشكايات المواطنين، مشيرا إلى أن المجلس وضع نظاما معلومياتيا متطورا خاصا لهذا الغرض ونظم دورة تكوينية لفائدة أعضائه وأطره حول آليات الرصد والتحري، وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز. وفي إطار متابعته لأوضاع حقوق الإنسان، قال اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعد تقريرا حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، إذ بلغ مجموع طلبات التسوية لوضعية المهاجرين لدى اللجان المحلية منذ 2 يناير إلى غاية 26 فبراير من السنة الجارية 12034 طلبا، وبلغ عدد بطائق الإقامة المسلمة للأجانب الذين قبلت طلباتهم حوالي 100 بطاقة.

وفي المنحى نفسه تمت دراسة 545 ملفا لطلب اللجوء، من أصل 853 وإلى حدود 14 فبراير الجاري تم سحب 428 بطاقة لاجئ من مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية و 204 بطاقة إقامة من الإدارة العامة للأمن الوطني.

وثمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعامل الحكومة والبرلمان، عبر إحالتهما لمشاريع قوانين لإبداء الرأي حولها، حيث وضع المجلس 6 مذكرات، وينتظر قوانين أخرى، تخص مشروع مدونة الصحافة، والحق في الحصول على المعلومة، والطب الشرعي، والأمراض العقلية، والعمال المنزليين.

وتهم المذكرة الأولى حرية الجمعيات بالمغرب وتقدم تشخيصا لأهم نقط قوة وضعف الإطار القانوني للجمعيات بما في ذلك ظهير 1958 وكذا النصوص الخاصة بالجمعيات الرياضية، والطلابية، وجمعية مستعملي مياه السقي، وجمعيات القروض الصغرى، حيث قدم المجلس توصيات تتعلق أساسا بدعم المنطق التصريحي، ودعم استقلاليتها وتحسين إطارها الجبائي والمالي، وإعمال المراقبة المالية لأوجه صرف الدعم.

وتتعلق المذكرة الثانية بالنظام الأساسي للقضاة وتتمحور أساسا حول كيفيات التواصل حول توجهات السياسة الجنائية التي يقوم بتنفيذها وزير العدل في ظل استقلال النيابة العامة، وكذا بعض المقترحات المتعلقة بالتعيين في المسؤوليات القضائية والإدارية وتوظيف القضاة.

أما المذكرة الثالثة فتتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتهم أساسا نمط انتخاب ممثلي القضاة والقاضيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وآلية التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودعم الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومقترحات تكميلية تتعلق بمعايير تدبير الوضعية المهنية للقضاة وإسناد المسؤوليات إلى القضاة، والانسجام بين بعض مقتضيات مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وتندرج المذكرة الرابعة المتعلقة بالنظام القانوني للعفو في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأجراة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بخصوص تأهيل التشريع الجنائي وكذا أجراة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

أما المذكرة الخامسة فتخص العقوبات البديلة، حيث قدم توصيات مدققة بالمجالات المقترح استهدافها بالعقوبات البديلة ونوعية هذه العقوبات، لضعف تنوع عرض الأحكام البديلة، وسلبية الاعتقال الاحتياطي.

أما المذكرة السادسة فتهم موضوع العنف ضد النساء عبر التعريف الدقيق للعنف وأنماط الزجر وجبر ضرر الضحايا، والوقاية عبر التربية والتعليم والإعلام لتغيير العقليات، كما سيهيء المجلس مذكرة حول الحق في التجمع والتظاهر السلميين.

اليزمي: العنفُ ضدّ النساء انتهاك ممنهج لن نسكت عنه..

تزامنا معَ مشروع مناهضة العنف ضدّ النساء، الذي أعدّته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يناقش المجلس الوطنيّ لحقوق الإنسان، خلال دورته العادية السادسة التي انطلقت أشغالها صباح اليوم الجمعة، مشروع المذكّرة التي أعدّها المجلس، بشأن مشروع القانون الخاصّ بمناهضة العنف ضدّ النساء. رئيس المجلس، إدريس اليزمي، اعتبر العنف ضدّ النساء "انتهاكا ممنهجا لحقوق المرأة لا يمكن أن نقبل به ولا بدّ أن نتجنّد جميعا للقضاء على هذه الظاهرة".

وإضافة إلى المذكّرة المتعلقة بمشروع مناهضة العنف ضدّ النساء، تناقش الدورة العادية السادسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عدّة مذكرات أخرى، أعدّها المجلس؛ ففيما يخصّ مذكّرة الحريات الجمعوية بالمغرب، قدّم المجلس تشخيصا للحياة الجمعوية وإكراهاتها التنظيمية والمالية والإدارية، على ضوء دراسة للمندوبية السامية للتخطيط حول المؤسسات غير الهادفة للربح، كما قدم المجلس تشخيصا لأهمّ نقط وضعف الإطار القانوني للجمعيات؛ وتهمّ التوصيات التي تقدم بها المجلس في هذا الصدد، دعم المنطق التصريحي في الإطار القانوني للجمعيات، ودعم استقلاليتها وتحسين إطارها الجبائي والمالي وتسوية الأوضاع القانونية للجمعيات.

بخصوص المذكرة الإضافية المتعلقة بمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي كانت تتمّة للمذكرة التي أعدّها المجلس بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فقد همّت نمط انتخاب ممثلي القضاة والقاضيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وآلية التنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودعم الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ كمّا همّت المذكرة مقترحات تكميلية تتعلق بمعايير تدبير الوضعية المهنية للقضاة، وإسناد المسؤوليات إليهم، ومقترحات بشأن حصول المجلس الأعلى للسلطة القضائية على المعلومات والوثائق اللازمة للقيام بمهامّهم.

وقدّم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكّرة تتعلق بالعقوبات البديلة، تمخّضت عن خلاصات الندوة الدولية التي نظمها المجلس حول موضوع العقوبات البديلة؛ وتبرز المذكرة المرجعية الدولية المتعلقة بالعقوبات البديلة، كما تحلّل الأسباب العميقة لظاهرة الاكتظاظ في السجون، وخاصّة اللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي، وضعف تنوّع العرض القانوني للعقوبات البديلة في المنظومة الجنائية المغربية. وفيما يتعلق بمشروع المذكرة حول مناهضة العنف ضدّ النساء، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصيات تهمّ التدابير الحمائية والزجرية، وتدابير لجبر الضرر للضحايا، وتيسير ولوجهنّ إلى القضاء، واستفادتهنّ من التكفل، وتدابير ذات طبيعة وقائية.

http://www.amanjordan.org/pages/news/arab_news/12316.html

"مقاربة النوع" موضوع دورة تكوينية بخريبكة

شكل موضوع "مقاربة النوع" موضوع دورة تكوينية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خريبكة، يومي فاتح وثاني مارس الجاري بخريبكة.

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي تنظم لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين على صعيد بني ملال-خريبكة (القضاة، المحامون، رجال السلطة، الأمن، مفتشو الشغل، مسؤولي المؤسسات السجنية، المنتخبون والمنتخبات، أعضاء اللجنة)، في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي.

وتأتي الدورة التكوينية في إطار مجهودات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان وخلق دينامية لتعبئة وتقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في إطار رؤية متسمة بالشمولية والانسجام والديمومة.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة علال البصراوي، في تصريح للصحافة بالمناسبة، إن الدورة التكوينية، التي تأتي في إطار البرنامج التكويني الذي تنظمه اللجنة بشراكة مع المجمع الشريف للفوسفاط، مشيرا إلى أنها تستهدف المكلفين بإنفاذ القوانين لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز دولة الحق والقانون والممارسة الديمقراطية في مختلف المجالات.

وأضاف أن موضوع الدورة التكوينية (مقاربة النوع) يتعد في صميم المقاربة الحقوقية ويكتسي أهمية بالغة خاصة مع المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد والمتعلقة بعدد من الهيئات من ضمنها هيئة المناصفة، مبرزا الأهمية البالغة التي توليها اللجنة الجهوية للموضوع من خلال دعوتها لعدد من الفاعلات في المجتمع المدني والهيئات النقابية ومستشارات جماعيات للمشاركة في أشغال هذه الدورة.

من جانبها، أكدت لطيفة بوحسيني أستاذة جامعية ومؤطرة الدورة أن البرنامج التكويني للدورة سلط الضوء على تعريف ومفهوم مقاربة النوع الاجتماعي ومناقشة بعض مضامين اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة على ضوء مقاربة النوع الاجتماعي في أفق تحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بكافة الحقوق.

وأضافت بوحسيني المتخصصة في مجال النوع الاجتماعي أن المغرب حقق مكتسبات عديدة في ما يتعلق بمصالح النساء والمتمثلة على الخصوص في مدونة الأسرة.

http://www.akhbarona.com/divers/67966.html

صحيفة الناس

الخلفي: تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان بالمغرب شابته ثغرات فاضحة

التقرير تعمد الاستناد إلى معطيات قديمة وتجاهل كل المؤشرات الإيجابية

2/12/14

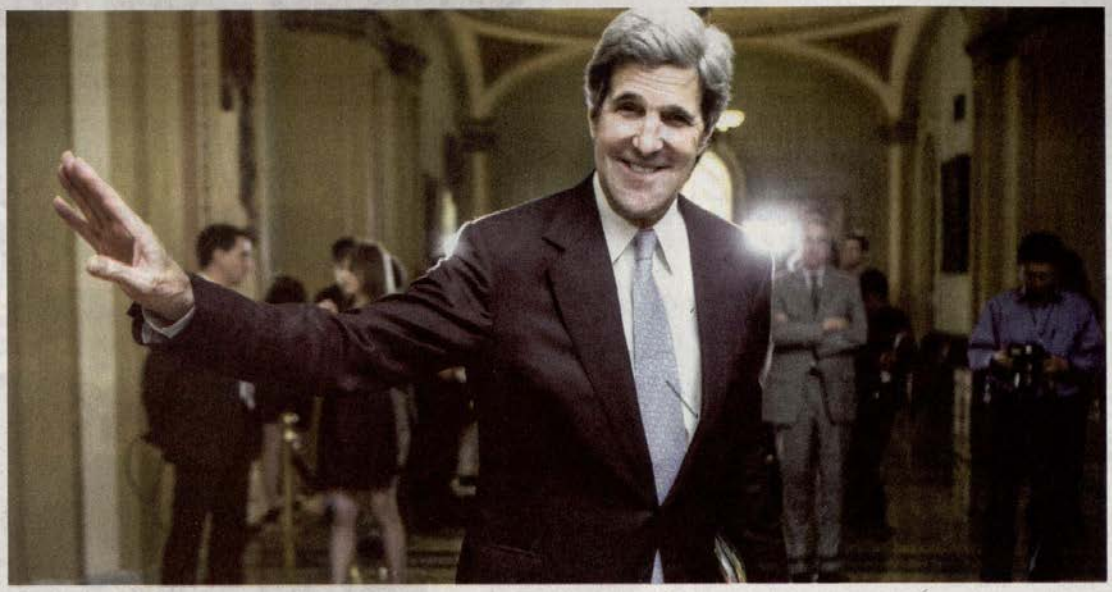

توفيق ناديري

انتقد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان بالمغرب، الذي صدر الخميس الماضي، واعتبر الخلفي أنه على الرغم مما تضمنه التقرير الذي رسم صورة قاتمة عن وضعية حقوق الإنسان في المغرب، من معطيات إيجابية حول تطور حقوق الإنسان في المغرب، فقد شابته مجموعة من الثغرات الفاضحة.

وشدد الخلفي، في تعليق له على مضامين التقرير، على أن هذا الأخير تضمن على سبيل المثال فصلا استعرض فيه معطيات تهم مرحلة سابقة عن سنة 2013، حيث تهم هذه المعطيات سنة 2012 وما قبلها.

وأضاف الخلفي أن التقرير عمد إلى تضخيم بعض المعطيات بما لا يخدم صورة وحقيقة التطور الذي عرفته حقوق الإنسان في المغرب.

وأورد كمثال على ذلك ادعاء التقرير بأن تعيين عمداء الجامعات يتم بعد مصادقة وزارة الداخلية، وكذا الادعاء بممارسة الرقابة على الصحف المحلية، في حين أنه لم تتم في سنة 2013 مصادرة أية صحيفة وطنية، فضلا على الادعاءات الخاصة بالولوج إلى المعلومة عبر شبكة الأنترنيت، مشيرا إلى أن حالة الإقفال الوحيدة لموقع إلكتروني لم تكن بطلب إداري وإنما تمت وفق مسطرة قضائية وبناء على طلب من صاحب الموقع نفسه.

وأوضح وزير الاتصال أن التقرير شابته ثغرات أخرى تتمثل في لجوئه إلى تجاهل بعض المعطيات والمؤشرات الإيجابية المرتبطة بحقوق الإنسان في المغرب، ومن ذلك على سبيل المثال تجاهل معطيات متداولة ومعروفة من قبيل تقديم الحكومة لقانون خاص بحرية الحصول على المعلومة من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية، مشيرا إلى أن مشروع هذا القانون كان محل نقاش وطني وموضوع مناظرة وطنية قبل إقراره.

وأضاف الخلفي أن التقرير عمد، كذلك، إلى تجاهل نتائج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة وما نص عليه في ما يخص استقلال القضاء، حيث لم يتطرق التقرير لهذه النتائج.

وعمد التقرير، يضيف الناطق الرسمي باسم الحكومة، إلى تجاهل المعطيات الإيجابية المرتبطة بالصحافيين وقطاع الصحافة على العموم، مذكرا في هذا الخصوص بأنه لم تصدر نهائيا عن القضاء في سنة 2013 أية أحكام بالسجن أو بدفع غرامات مالية كبيرة في حق الصحافيين، كما لم تتم مصادرة أية صحيفة.

وخلص مصطفى الخلفي إلى القول إن هناك وعيا وطنيا، سواء على مستوى السلطات المغربية المختصة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعمل لرفع تحديات النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وشراكة من الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية والأممية، وهو توجه أثمر العمل على التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، والتقدم المسؤول نحو معالجة الاختلالات القائمة أو التجاوزات المسجلة والانفتاح على الآليات الأممية.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أصدرت، الخميس الماضي، تقريرا حول الأوضاع الحقوقية والحريات في المغرب، اتهمت فيه المغرب بتوظيف قانون الإرهاب في الاعتقال السياسي والحد من الحريات، كما أشار التقرير ذاته إلى غياب ظروف ملائمة ترقى إلى الشروط المتعارف عليها دوليا، وزعم التقرير وجود ممارسات مهينة للكرامة الإنسانية، ووجود اعتباطية وعشوائية في ما يخص الاعتقالات وعدم احترامها لما ينص عليه القانون.

Aujourd'hui

6ème session ordinaire du Conseil national des droits de l'Homme

La procédure de grâce en vedette

On subodorait une action semblable de la part du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) depuis qu'il a mis en tête de ses priorités celle d'améliorer l'image de marque du Maroc à l'international. Placé au milieu des memoranda énoncés par le président de l'institution qui, vendredi à Rabat, a fait état de son bilan de l'année dernière, dans le cadre de la 6ème session ordinaire du Conseil, le projet qui concerne la procédure de grâce n'est pas passé inaperçu. De fait, pas même les textes sur la liberté d'association ou sur les peines alternatives, ou sur la très médiatique question de la violence exercée à l'égard des femmes ne sont parvenus à lui faire de l'ombre. Dans le résumé qu'il en a fait, le Conseil écrit en effet ceci : ce projet de mémorandum sur le cadre juridique relatif aux grâces s'inscrit dans le contexte du suivi par le CNDH de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), relatives à la mise à niveau de la législation pénale et à celle de la réforme du système judiciaire. Mais il faut aller plus loin dans la lecture de l'abstract pour que le CNDH finisse par évoquer – encore qu'incidemment - le fond de la question. Dans l'explicatif, il est dit en effet que le projet se base sur une étude comparée des textes régissant l'institution de la grâce dans plusieurs monarchies et qu'il propose plusieurs amendements au cadre juridique des grâces.

Pour autant les actions entreprises en 2013 par le CNDH au service de la consolidation de l'Etat de droit n'ont pas reçu un moindre développement de la part du président de l'instance. C'est ainsi qu'il a déclaré que dans le cadre de l'exercice de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme et, sur le plan de la consolidation démocratique et de l'harmonisation de la législation nationale des droits de l'Homme avec les normes internationales, le CNDH a publié plusieurs avis, études et rapports thématiques de portée cardinale. Ces travaux concernent notamment l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, le code de justice militaire, la Cour constitutionnelle et l'exception d'inconstitutionnalité. Outre qu'ils assurent la promotion et la protection des droits de l'Homme, les actions entreprises par le Conseil concernent par ailleurs la situation dans les prisons, la santé mentale, la médecine légale et les centres de sauvegarde de l'enfance.

D'ordinaire plus prolixe dans ce genre de réunions, le président du CNDH a été, cette fois-ci, globalement court sur la présentation du bilan de son action de l'année dernière. Mais même ainsi il a consacré une large part de son allocution à la situation des étrangers au Maroc. Lui réservant tout un paragraphe de son exposé, il a de la sorte conforté dans l'idée que le CNDH reste attentif à la réalité des droits humains au Maroc et à leur effet d'image. C'est ainsi que dans son rapport intitulé «Les étrangers et les droits de l'Homme au Maroc : pour une nouvelle politique en matière d'émigration et d'asile», le Conseil a rappelé qu'il a préconisé une nouvelle politique dont l'entame marquée par l'opération exceptionnelle de régularisation des sans-papiers a conduit à des résultats encourageants. Pour ce qui est des projets immédiats, le CNDH a promis de continuer sa participation au dialogue national sur la société civile ainsi que le débat sur le projet de loi sur le Conseil consultatif de la jeunesse et l'action sociale. L'institution nourrit aussi l'ambition d'apporter son écot à l'élaboration de la loi-cadre sur la politique intégrée de la jeunesse.

AL BAYANE

Mémorandums du CNDH

11910/2

Accompagner les chantiers de réformes initiées au Royaume

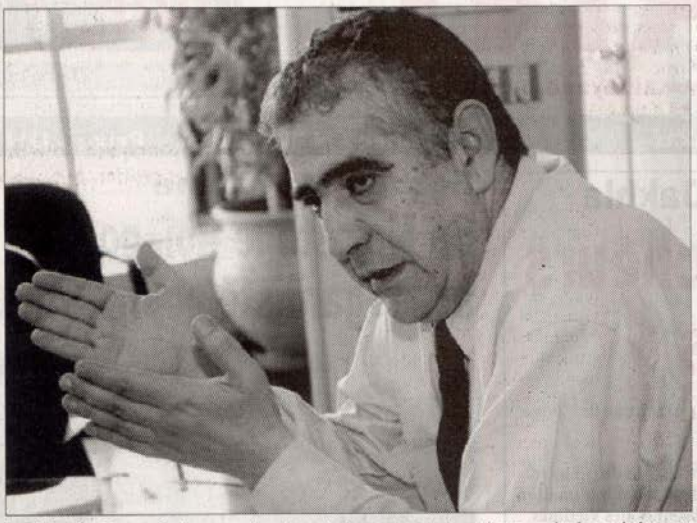

Les mémorandums du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses avis consultatifs sur des questions d'ordre juridique notamment, s'inscrivent dans le cadre de l'accompagnement des chantiers de réformes ouverts par le Royaume et la consécration de son rôle en tant que force de proposition, a souligné, vendredi à Rabat, le président du Conseil, Driss El Yazami.

S'exprimant à l'ouverture de la 6ème session ordinaire du CNDH, consacrée entre autres à l'examen du projet du mémorandum sur la loi relative à la lutte contre les violences à l'égard des femmes, M. El Yazami a indiqué que ce projet propose des recommandations dont la définition des violences à l'égard des femmes telles que consacrées au niveau international, la répression et la sanction des actes intentionnels de violence.

Il comporte aussi, a-t-il ajouté, des recommandations portant sur la réparation des préjudices causés aux victimes et l'adoption de mesures de prévention, surtout celles en relation avec le domaine pédagogique et les médias, en vue de lutter contre les stéréotypes à l'égard des femmes.

S'agissant du mémorandum du CNDH sur la liberté d'association, autre point inscrit à l'ordre du jour, M. El Yazami a fait savoir que ce document présente les points forts et les limites du cadre juridique régissant les associations, dont le Dahir de 1958 réglementant le droit d'association et les textes régissant certaines associations, dont les associations sportives, estudiantines, des usagers des eaux agricoles et celles du microcrédit.

Ce projet, a-t-il dit, émet également des recommandations visant à renforcer la logique déclarative dans le cadre de l'arsenal juridique régissant les associations, renforcer leur indépendance, améliorer le cadre fiscal et financier les règlementant et régulariser les situations juridiques des associations.

Présentant le mémorandum additionnel relatif au projet de loi organique fixant le statut des magistrats, le président du CNDH a indiqué que ce texte porte sur les modalités de communication sur les orientations de politique pénale mise en œuvre par le ministre de la Justice et des Libertés dans le cadre de l'indépendance du parquet, le recrutement des magistrats et le rôle consultatif du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire dans l'élaboration des textes organiques relatifs à la situation matérielle des magistrats (rémunérations, indemnités et modalités de promotion).

M. El Yazami a également donné un aperçu sur le mémorandum additionnel sur le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire qui concerne, entre autres, les modalités d'élection des représentants des magistrats, le mécanisme de coordination entre ce Conseil et l'autorité gouvernementale chargée de la justice et le renforcement de son autonomie financière. Il a, d'autre part, expliqué que le projet du mémorandum relatif aux grâces s'inscrit dans le cadre du suivi par le CNDH de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) relatives à la mise à niveau de la législation pénale et à la mise en œuvre de la réforme du système judiciaire.

Le mémorandum, a-t-il indiqué, se base sur une étude comparée des textes régissant l'institution de la grâce dans plusieurs monarchies et propose plusieurs amendements au cadre juridique relatif aux grâces.

Quant au projet du mémorandum sur les peines alternatives, il s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la réforme judiciaire et fait suite aux travaux du colloque international organisé le 30 octobre 2013 par le CNDH sur ce thème, a poursuivi M. El Yazami. Et de souligner que ce mémorandum met en exergue le référentiel international en la matière et analyse les causes profondes du phénomène du surpeuplement dans les prisons dont le recours accru à la détention préventive et l'insuffisance de l'offre de peines alternatives dans le système pénal marocain.

Le mémorandum présente, par ailleurs, des recommandations se rapportant aux domaines qui pourraient être concernés par les peines alternatives et les différents types de ces peines. Le CNDH a, en outre, élaboré une étude sur le droit de rassemblement et de manifestation pacifique, dont les résultats préliminaires seront présentés au cours de cette session, a indiqué M. El Yazami, ajoutant que le Conseil attend l'élaboration d'un cadre juridique régissant ce droit pour réaliser un mémorandum en la matière. Dans le cadre d'une approche partenariale et intégrée, le CNDH, en tant qu'institution nationale indépendante, poursuivra son action tendant à harmoniser l'arsenal juridique national avec les dispositions de la Constitution et la législation internationale en matière des droits de l'Homme, a-t-il assuré.

Il a, d'autre part, exprimé le souhait du CNDH de promouvoir l'échange avec les pouvoirs législatif et exécutif sur les projets de loi en rapport avec les droits et libertés fondamentales des citoyens, dont le code de la presse, les projets de textes relatifs au droit d'accès à l'information, à la médecine légale et au travail domestique.

Le CNDH, a affirmé M. El Yazami, continuera aussi à contribuer au dialogue national sur la société civile, sur les projets de lois relatifs au Conseil consultatif de la jeunesse et au travail associatif ainsi que sur le cadre juridique régissant la politique publique de la jeunesse.

AL BAYANE

Nouvelle politique migratoire

Plus de 12.000 demandes de régularisation enregistrées entre le 2 janvier et le 26 février 2014

Un total de 12.034 demandes de régularisation de la situation des immigrés en séjour irrégulier ont été déposées auprès des commissions locales entre le 2 janvier et le 26 février 2014, a indiqué, vendredi à rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, faisant savoir qu'environ 100 cartes de séjour ont été délivrées. Depuis la création d'une commission d'examen des demandes d'asile reconnues par le Bureau du Haut-commissariat aux réfugiés et l'ouverture du bureau des réfugiés et des apatrides relevant du ministère des affaires étrangères et de la coopération, 545 dossiers ont été examinés sur un total de 853, a précisé M. El Yazami, qui intervenait à l'ouverture de la sixième session ordinaire du CNDH, notant que 428 cartes de réfugié ont été retirées dudit bureau et 204 cartes de séjour ont été délivrées par la Direction générale de la sureté nationale. Dans ce cadre, M. El Yazami a fait remarquer que le CNDH, outre sa participation aux réunions préparatoires et de concertation avec les départements gouvernementaux, a mené nombre d'initiatives et engagé plusieurs mesures pour accompagner la nouvelle politique migratoire, comme la participation à des rencontres internationales pour présenter les recommandations du CNDH relatives aux droits des immigrés. Le CNDH, a-t-il poursuivi, est intervenu également auprès du ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle pour la publication d'une circulaire permettant la scolarisation des enfants des immigrés en séjour irrégulier et l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit de ces derniers pour qu'ils saisissent les bureaux des étrangers afin de régulariser leur situation. Le Conseil a également initié des rencontres avec les associations opérant dans le domaine de l'immigration pour soutenir et apporter des conseils aux ONG des immigrés désireuses de préparer leurs dossiers juridiques d'accréditation, ainsi que pour suivre la situation des réfugiés, notamment au niveau des frontières avec l'Algérie et de la zone de transit à l'aéroport Mohammed V, a-t-il ajouté. M. El Yazami a rappelé, en ce sens, le rapport du CNDH sur la situation des immigrés et des réfugiés au Maroc sous le titre «Etrangers et droits de l'Homme au Maroc: Pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle», dont les recommandations ont été hautement appréciées par SM le Roi Mohammed VI, et qui ont constitué la pierre angulaire de la nouvelle politique migratoire du Royaume.

Régularisations

12.034 demandes de régularisation de la situation des immigrés en séjour irrégulier ont été déposées auprès des commissions locales entre le 2 janvier et le 26 février 2014, a indiqué le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, faisant savoir qu'environ 100 cartes de séjour ont été délivrées.

Depuis la création d'une commission d'examen des demandes d'asile reconnues par le Bureau du Haut-commissariat aux réfugiés et l'ouverture du bureau des réfugiés et des apatrides relevant du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, 545 dossiers ont été examinés sur un total de 853, a précisé M. El Yazami, notant que 428 cartes de réfugié ont été retirées dudit bureau et 204 cartes de séjour ont été délivrées par la Direction générale de la sûreté nationale.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

SOCIÉTÉ

4224/30

Droits de l'Homme

Le Maroc peut mieux faire!

- **Le rapport américain salue les efforts entrepris dans la protection des droits**
- **Mais pointe la persistance de certaines restrictions**
- **Le CNDH considéré comme un organisme crédible et proactif**

LE département d'Etat américain a rendu public, jeudi dernier, son rapport sur la situation des droits de l'Homme dans le monde. Il s'agit d'un document important, dans la mesure où il est exigé par le Congrès, qui le prend en considération dans les décisions politiques relatives aux aides américaines, les relations commerciales… D'autant plus qu'il couvre des domaines comme les droits individuels, civils, politiques… Pour le Maroc, ce rapport semble prendre en considération les efforts entrepris par Rabat, l'année dernière, dans différents domaines. Même s'il a omis d'intégrer certaines réalisations récentes comme l'abrogation de l'article 475 du code pénal relatif au mariage des mineures. En effet, ce document salue les initiatives prises en matière de mise à niveau de la politique migratoire, ou de renforcement du rôle du CNDH. Ce conseil a été qualifié «d'organisme crédible et proactif de protection des droits de l'Homme». Il s'agit aussi d'un moyen permettant de réparer certains griefs individuels. Le document insiste également sur l'importance de cette instance qui produit des rapports critiquant les pratiques du gouvernement. C'est le cas notamment pour les enquêtes sur la situation des migrants ou celle des prisons. D'autres institutions jouent également un rôle déterminant dans ce cadre, notamment le Médiateur, qui permet de résoudre certaines affaires civiles, qui n'ont pas trouvé une issue via les canaux judiciaires. Pareil pour la Délégation interministérielle pour les droits de l'Homme, qui constitue un interlocuteur officiel des ONG et des institutions des Nations Unies.

La mise à niveau du traitement du dossier migratoire, avec l'instauration d'une nouvelle politique, constitue l'un des points positifs relevés par le rapport du département d'Etat américain. Néanmoins, ce document n'a pas pris en compte d'autres réalisations récentes, comme l'abrogation de l'article 475 du code pénal, relatif au mariage des mineures (Ph. Bziouat)

Le rapport rappelle également que des commissions d'enquêtes parlementaires ont été mises en place pour se pencher sur certains dossiers, comme la situation des prisons. Le département d'Etat américain souligne que «des efforts supplémentaires doivent être menés par le gouvernement marocain dans d'autres domaines, comme la garantie de la liberté d'expression et d'association». Surtout que le rapport a pointé une série «d'incidents impliquant des activistes du Mouvement du 20 février, arrêtés sur la base d'accusations pénales et non pas liées à la liberté d'expression».

Les auteurs de ce rapport se basent sur les témoignages de certaines ONG, à l'image de l'AMDH, d'organisations sahraouies ou amazighes. Ces remarques s'étendent également à la liberté de la presse. Pour les auteurs du rapport, «le gouvernement a rarement procédé à la censure des journaux marocains». Néanmoins, ils ont relevé certains cas de poursuites de journalistes, notamment l'affaire opposant Youssef Jajili, rédacteur en chef du magazine Al Ane et l'ex-ministre de l'Industrie, Abdelkader Amara. Les responsables américains reprochent également au Maroc le fait que le droit de manifestation soit lié à l'obtention de l'autorisation du ministère de l'Intérieur. Néanmoins, le document souligne que le Maroc assure la liberté de circulation sur tout le territoire national. Pareil pour les déplacements à l'étranger, notamment pour les populations sahraouies. «Le gouvernement continue d'accorder aux sahraouis les documents de voyages valables. Aucun cas de restriction dans ce sens n'a été indiqué», peut-on lire dans le rapport.

Par ailleurs, il est noté que «le caractère systémique de la corruption limite l'effectivité du système judiciaire». Cela, même si la Constitution prévoit que la justice est un pouvoir indépendant, mais qui «reste fragile à cause de la corruption et des interventions extra-judiciaires». Néanmoins, le document précise que l'Etat a sévi contre les personnes impliquées dans ces pratiques. Ainsi, l'inspecteur général du ministère de la Justice a enquêté sur 107 plaintes contre des juges en 2012. Ce qui a été suivi par le transfert de certains magistrats devant le Conseil supérieur pour subir des sanctions administratives.❑

M. A. M.

Corruption systémique

LES experts du département d'Etat se sont penchés sur les efforts de lutte contre la corruption, qualifiée de systémique. Outre la justice, la corruption sévit dans d'autres secteurs publics. Ils ont rappelé que le gouvernement fait preuve de plus de fermeté dans le traitement de ces affaires. Ainsi, l'exécutif a présenté à la justice une série de dossiers concernant de grands responsables, à l'image de Abdelhanine Benallou, ex-DG de l'ONDA. Ils ont aussi salué le rôle de «l'ICPC, qui publie des rapports sur des cas spécifiques de corruption, en plus de la mise en place d'un site internet pour permettre aux citoyens de dénoncer les corrompus».❑

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

CNDH
Sixième session ordinaire à Rabat

● «Plus de 12.000 demandes de régularisation de la situation des immigrés en séjour irrégulier enregistrées entre le 2 janvier et le 26 février 2014»
● «Les mémorandums du CNDH et ses avis consultatifs sur des questions d'ordre juridique, s'inscrivent dans le cadre de l'accompagnement des chantiers de réformes initiées au Royaume», Driss El Yazami, président du CNDH

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) tient, vendredi à Rabat, sa sixième session ordinaire qui sera axée sur l'examen de memoranda sur la liberté d'association, la procédure de grâce, les peines alternatives et la violence à l'égard des femmes.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient conformément aux dispositions de l'article 46 du dahir portant création du Conseil, figure notamment la présentation et la discussion du projet de memoranda sur la lutte contre les violences à l'encontre des femmes, la liberté d'association, la procédure de grâce et les peines alternatives, indique, jeudi, un communiqué du Conseil.

La session examinera également deux projets de mémorandums additionnels sur le projet de loi organique fixant le statut des magistrats et le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, ajoute la même source.

Dans le cadre de l'exercice de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, ainsi qu'en matière de consolidation de la construction démocratique et d'harmonisation de la législation nationale avec les normes internationale des droits de l'Homme, le Conseil a publié plusieurs avis, memoranda, études et rapports thématiques concernant notamment l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, le code de justice militaire, la Cour constitutionnelle, l'exception d'inconstitutionnalité, la situation dans les prisons, la santé mentale, la médecine légale, les Centres de sauvegarde de l'enfance.

Le Conseil tient ses sessions ordinaires quatre fois par an au maximum, conformément aux dispositions de son dahir fondateur.

http://www.lematin.ma/express/2014/cndh-_sixieme-session-ordinaire-a-rabat/197738.html

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

1073, 27

CNDH

Une session au menu chargé

● La lutte contre les violences à l'encontre des femmes, la procédure de grâce et les peines alternatives sont les sujets phares débattus. La liberté d'association et la présentation du projet de statut des magistrats et du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire sont aussi programmés.

Une sixième session ordinaire, certes, du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), mais qui évoque l'implication du Conseil dans la problématique du chantier législatif lié à la mise en œuvre de la Constitution. La 1re réunion en plénière des composantes durant cette année 2014 marque aussi la pleine activation des missions de base de l'instance présidée par Driss Yazami et qui place le Conseil comme interlocuteur fiable pour les questions liées au droit de l'homme. La réunion, qui coïncide avec la publication du rapport annuel du département d'État américain aux Affaires étrangères et un mois avant le renouvellement du mandat de la MINURSO a adopté un ordre du jour qui permet au Conseil d'être sur tous les fronts, y compris celui de la mise en œuvre de la réforme de la justice. Le Conseil insiste également durant cette étape pour assumer pleinement son rôle «en matière d'harmonisation de la législation nationale avec les normes internationales», comme l'indique la présentation des travaux de cette session.

● La sixième session ordinaire du CNDH, présidé par Driss Yazami, évoque l'implication du Conseil dans la problématique du chantier législatif lié à la mise en œuvre de la Constitution.

La protection des femmes en premier

Le projet d'avis relatif à la nouvelle législation sur la protection des femmes contre la violence a été examiné. Le Conseil veut surtout montrer les limites tracées à la fois par les conventions internationales auxquelles le Maroc a adhéré. Son avis est aussi une manière d'anticiper sur l'impact des politiques et des stratégies destinées aux femmes, du cadre législatif et du système de détection des insuffisances. Le projet d'avis débattu reste crucial au niveau de l'implication du tissu associatif, qui est au cœur de la stratégie de sensibilisation aux «résultats tangibles». Au Maroc, les concertations autour du futur Conseil consultatif de la famille et de l'enfance se poursuivent. La loi organique projetée qui devra être présentée au Parlement durant la prochaine session de printemps a fait l'objet des propositions formulées par le tissu associatif, pour la mise en place de cette nouvelle instance prévue par la Constitution. Outre la question centrale de la protection des femmes de la violence, la facilitation de l'accès des femmes aux instances dirigeantes et la promotion de leurs droits politiques feront l'objet d'une contribution du CNDH. L'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination est pour sa part la seconde question qui a été traitée par les composantes du Conseil.

Les concertations autour du futur Conseil consultatif de la famille et de l'enfance se poursuivent.

Le suivi de la réforme de la justice

La procédure de grâce ainsi que les deux lois organiques relatives au statut des magistrats et au conseil supérieur du pouvoir judiciaire étaient aussi au centre des memoranda débattus par le Conseil. Il a pu aussi réaliser une première étude sur le droit de manifestation pacifique. La contribution du CNDH s'est située au niveau de la sauvegarde des garanties constitutionnelles relatives à l'autonomie des magistrats et à l'application des mesures officialisées par la charte de la justice. Les deux lois organiques débattues n'ont pas encore eu le feu vert du gouvernement, qui semble avoir achevé le cycle des concertations sur le nouvel arsenal par l'examen du CNDH. La fin du débat sur ces deux lois organiques laisse présager la mise sur les rails des mesures qui touchent les axes majeurs devant déboucher sur une révision radicale des règles de l'appareil judiciaire, notamment les volets relatifs au renforcement de l'indépendant de la justice, l'amélioration des conditions de travail des magistrats et l'accélération de la cadence des affaires traitées. ●

PAR **YOUNÈS BENNAJAH**
y.bennajah@leseco.ma

Les peines alternatives comme solution aux problèmes vécus au sein des prisons

L'appel lancé pour l'organisation d'un débat national sur les prisons n'a pas été encore entendu. Le CNDH insiste toujours sur l'activation des peines alternatives, qui vise à donner une nouvelle dimension aux centres de détention. La problématique de la détention provisoire ne se trouvera plus du coup supportée uniquement par le département de la Justice et des libertés, mais devra concerner aussi le Parlement, qui doit accélérer d'abord le processus d'adaptation de la législation marocaine aux conventions internationales et à la Constitution. Le CNDH a déjà recommandé de mettre en place une instance nationale chargée de la lutte contre la torture dans des délais raisonnables et après la finalisation de la nouvelle stratégie pour les centres de détention. Les réformes institutionnelles devraient être accompagnées par une série d'actions visant à humaniser le traitement au sein des établissements pénitentiaires, en assurant un contrôle régulier de la justice et des organismes habilités à émettre des avis sur la politique pénale.

M. El Yazami: les mémorandums du CNDH s'inscrivent dans le cadre de l'accompagnement des chantiers de réformes initiées au Royaume

Vendredi, 28 février, 2014

Rabat – Les mémorandums du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses avis consultatifs sur des questions d'ordre juridique notamment, s'inscrivent dans le cadre de l'accompagnement des chantiers de réformes ouverts par le Royaume et la consécration de son rôle en tant que force de proposition, a souligné, vendredi à Rabat, le président du Conseil, Driss El Yazami.

S'exprimant à l'ouverture de la 6ème session ordinaire du CNDH, consacrée entre autres à l'examen du projet du mémorandum sur la loi relative à la lutte contre les violences à l'égard des femmes, M. El Yazami a indiqué que ce projet propose des recommandations dont la définition des violences à l'égard des femmes telles que consacrées au niveau international, la répression et la sanction des actes intentionnels de violence.

Ce projet, a-t-il dit, émet également des recommandations visant à renforcer la logique déclarative dans le cadre de l'arsenal juridique régissant les associations, renforcer leur indépendance, améliorer le cadre fiscal et financier les règlementant et régulariser les situations juridiques des associations.

Présentant le mémorandum additionnel relatif au projet de loi organique fixant le statut des magistrats, le président du CNDH a indiqué que ce texte porte sur les modalités de communication sur les orientations de politique pénale mise en œuvre par le ministre de la Justice et des Libertés dans le cadre de l'indépendance du parquet, le recrutement des magistrats et le rôle consultatif du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire dans l'élaboration des textes organiques relatifs à la situation matérielle des magistrats (rémunérations, indemnités et modalités de promotion).

Quant au projet du mémorandum sur les peines alternatives, il s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la réforme judiciaire et fait suite aux travaux du colloque international organisé le 30 octobre 2013 par le CNDH sur ce thème, a poursuivi M. El Yazami.

http://www.mapexpress.ma/actualite/m-el-yazami-les-memorandums-du-cndh-sinscrivent-dans-le-cadre-de-laccompagnement-des-chantiers-de-reformes-initiees-au-royaume/

M. El Yazami: les mémorandums du CNDH s'inscrivent dans le cadre de l'accompagnement des chantiers de réformes initiées au Royaume

Rabat, 28 févr. 2014 (MAP) - Les mémorandums du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses avis consultatifs sur des questions d'ordre juridique notamment, s'inscrivent dans le cadre de l'accompagnement des chantiers de réformes ouverts par le Royaume et la consécration de son rôle en tant que force de proposition, a souligné, vendredi à Rabat, le président du Conseil, Driss El Yazami.

S'exprimant à l'ouverture de la 6ème session ordinaire du CNDH, consacrée entre autres à l'examen du projet du mémorandum sur la loi relative à la lutte contre les violences à l'égard des femmes, M. El Yazami a indiqué que ce projet propose des recommandations dont la définition des violences à l'égard des femmes telles que consacrées au niveau international, la répression et la sanction des actes intentionnels de violence.

Il comporte aussi, a-t-il ajouté, des recommandations portant sur la réparation des préjudices causés aux victimes et l'adoption de mesures de prévention, surtout celles en relation avec le domaine pédagogique et les médias, en vue de lutter contre les stéréotypes à l'égard des femmes. S'agissant du mémorandum du CNDH sur la liberté d'association, autre point inscrit à l'ordre du jour, M. El Yazami a fait savoir que ce document présente les points forts et les limites du cadre juridique régissant les associations, dont le Dahir de 1958 réglementant le droit d'association et les textes régissant certaines associations, dont les associations sportives, estudiantines, des usagers des eaux agricoles et celles du microcrédit.

Ce projet, a-t-il dit, émet également des recommandations visant à renforcer la logique déclarative dans le cadre de l'arsenal juridique régissant les associations, renforcer leur indépendance, améliorer le cadre fiscal et financier les règlementant et régulariser les situations juridiques des associations. Présentant le mémorandum additionnel relatif au projet de loi organique fixant le statut des magistrats, le président du CNDH a indiqué que ce texte porte sur les modalités de communication sur les orientations de politique pénale mise en œuvre par le ministre de la Justice et des Libertés dans le cadre de l'indépendance du parquet, le recrutement des magistrats et le rôle consultatif du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire dans l'élaboration des textes organiques relatifs à la situation matérielle des magistrats (rémunérations, indemnités et modalités de promotion).

M. El Yazami a également donné un aperçu sur le mémorandum additionnel sur le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire qui concerne, entre autres, les modalités d'élection des représentants des magistrats, le mécanisme de coordination entre ce Conseil et l'autorité gouvernementale chargée de la justice et le renforcement de son autonomie financière.

Il a, d'autre part, expliqué que le projet du mémorandum relatif aux grâces s'inscrit dans le cadre du suivi par le CNDH de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) relatives à la mise à niveau de la législation pénale et à la mise en œuvre de la réforme du système judiciaire.

http://www.menara.ma/fr/2014/02/28/1046958-m-el-yazami-les-m%C3%A9morandums-du-cndh-s%E2%80%99inscrivent-dans-le-cadre-de-l%E2%80%99accompagnement-des-chantiers-de-r%C3%A9formes-initi%C3%A9es-au-royaume.html

Le mémorandum, a-t-il indiqué, se base sur une étude comparée des textes régissant l'institution de la grâce dans plusieurs monarchies et propose plusieurs amendements au cadre juridique relatif aux grâces. Quant au projet du mémorandum sur les peines alternatives, il s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la réforme judiciaire et fait suite aux travaux du colloque international organisé le 30 octobre 2013 par le CNDH sur ce thème, a poursuivi M. El Yazami.

Et de souligner que ce mémorandum met en exergue le référentiel international en la matière et analyse les causes profonde du phénomène du surpeuplement dans les prisons dont le recours accru à la détention préventive et l'insuffisance de l'offre de peines alternatives dans le système pénal marocain.

Le mémorandum présente, par ailleurs, des recommandations se rapportant aux domaines qui pourraient être concernés par les peines alternatives et les différents types de ces peines. Le CNDH a, en outre, élaboré une étude sur le droit de rassemblement et de manifestation pacifique, dont les résultats préliminaires seront présentés au cours de cette session, a indiqué M. El Yazami, ajoutant que le Conseil attend l'élaboration d'un cadre juridique régissant ce droit pour réaliser un mémorandum en la matière.

Dans le cadre d'une approche partenariale et intégrée, le CNDH, en tant qu'institution nationale indépendante, poursuivra son action tendant à harmoniser l'arsenal juridique national avec les dispositions de la Constitution et la législation internationale en matière des droits de l'Homme, a-t-il assuré.

Il a, d'autre part, exprimé le souhait du CNDH de promouvoir l'échange avec les pouvoirs législatif et exécutif sur les projets de loi en rapport avec les droits et libertés fondamentales des citoyens, dont le code de la presse, les projets de textes relatifs au droit d'accès à l'information, à la médecine légale et au travail domestique.

Le CNDH, a affirmé M. El Yazami, continuera aussi à contribuer au dialogue national sur la société civile, sur les projets de lois relatifs au Conseil consultatif de la jeunesse et au travail associatif ainsi que sur le cadre juridique régissant la politique publique de la jeunesse.

Le ministre marocain Mustapha El Khalfi critique le Département d'Etat américain

Rabat - "Le rapport du Département d'Etat sur la situation des droits de l'Homme au Maroc, rendu public jeudi est entaché d'un ensemble de lacunes flagrantes".

Ainsi a déclaré le ministre marocain de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.

Commentant ce rapport américain annuel, le ministre a indiqué que ce document comporte par exemple un chapitre portant sur des données concernant une période antérieure à l'année 2013, en ce sens que ces données sont relatives à l'année 2012 et avant.

Le document, a relevé El Khalfi, a amplifié certaines données au préjudice de l'image et de la réalité de l'évolution que les droits de l'Homme ont connue au Maroc.

A titre d'exemple, a précisé le ministre, le rapport prétend que la nomination des recteurs des universités est subordonnée à l'approbation du ministère de l'Intérieur et que les journaux locaux sont soumis à la censure alors que l'année 2013 n'a connu la saisie d'aucune publication nationale.

L'autre assertion que le ministre a réfutée concerne l'accès à Internet. El Khalfi a souligné à ce propos que l'unique cas de fermeture d'un site électronique n'a pas eu lieu suite à une demande administrative, mais suivant une procédure judiciaire et sur la base d'une demande du propriétaire de ce même site.

El Khalfi a observé que le rapport du Département d'Etat souffre d'autres lacunes, notamment en omettant certaines données et indicateurs positifs ayant trait aux droits de l'Homme au Maroc, telle l'omission de données pourtant connues, comme la présentation par le gouvernement d'une loi relative à l'accès à l'information dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la constitution, précisant que ce projet de loi a fait l'objet d'un débat national et a été le thème d'un colloque national avant son adoption.

Le rapport, a encore relevé le ministre, a aussi passé sous silence les résultats du dialogue national sur la réforme du système judiciaire et ses recommandations concernant l'indépendance de la justice, le document ayant tu ces résultats.

El Khalfi a également noté que ce rapport a de même omis les données positives relatives aux journalistes et au secteur de la presse en général, faisant à cet égard remarquer que l'année 2013 n'a connu aucun jugement à une peine d'emprisonnement, ni à des amendes importantes à l'encontre de journalistes et qu'aucun journal n'a été saisi.

Le ministre a souligné qu'aussi bien les autorités marocaines compétentes que le Conseil national des droits de l'Homme sont conscients de l'importance de relever les défis de promotion des droits de l'Homme, en collaboration et en partenariat avec les instances et organisations nationales, internationales et onusiennes, une orientation qui a été couronnée par la ratification de nombre de conventions internationales en matière des droits de l'Homme, la détermination à traiter les dysfonctionnements ou les dépassements enregistrés en la matière ainsi que par l'ouverture sur les mécanismes onusiens.

http://www.lemag.ma/Le-ministre-marocain-Mustapha-El-Khalfi-critique-le-Departement-d-Etat-americain_a81143.html

DROITS DE L'HOMME: LE MAROC, BON ÉLÈVE MAIS PEUT MIEUX FAIRE

Le département d'Etat américain a envoyé une bouffée d'oxygène au gouvernement de Benkirane en reconnaissant le rôle positif que joue désormais le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) en matière de promotion et de consolidation des droits humains. L'appréciation de Washington pointe néanmoins du doigt des défaillances qu'il faut vite rectifier. Akhbar Al Yaoum, dans son numéro du week-end, estime que "le ton du département d'Etat a baissé par rapport à ses appréciations sur le Maroc en 2012. Le quotidien estime que, bien que la loi assure généralement la liberté d'expression, "le gouvernement continue de limiter la liberté des médias". Le rapport du département d'Etat américain, selon ce quotidien, évoque "les restrictions qu'imposent les autorités lorsqu'il s'agit de sujets sensibles". Ces "freins constituent de vrais obstacles devant la liberté de la presse", avance Akhbar Al Yaoum.

L'action du CNDH saluée

Le rapport du département d'Etat américain fait l'objet de décryptage sur les colonnes d'Al Massae et d'Assabah. Les deux journaux enregistrent "quelques points positifs comme la liberté de circulation dont jouissent sur tout le territoire national les citoyens marocains", ajoutant que "les autorités marocaines respectent ce droit et ce en conformité avec la constitution de 2011". Assabah ajoute que "le département d'Etat américain consacre une partie de son rapport au système pénal et ses zones sombres". Le document souligne par ailleurs "qu'aucun condamné à mort n'a été exécuté au Maroc depuis les années 1990. Il pointe du doigt la surpopulation carcérale, soulignant que ce problème est dû au nombre élevé des personnes placées en détention préventive dans les prisons".

Al Massae précise que le rapport signale aussi une observation du CNDH selon laquelle les "prisonniers sont confrontés à de mauvais traitements. "Seules les prisons de Dakhal et d'Inezgane échappent à ces critiques", selon le quotidien. Le CNDH a été finalement labellisé par le rapport du département et on ne peut que s'en féliciter. Plusieurs ONG marocaines salué le rôle du CNDH et les efforts fournis par ses deux chevilles ouvrières que sont Driss Yazami et Mohamed Sebbar. Le Maroc a encore un long chemin à parcourir en matière de consolidation des droits de l'homme.

http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-le-maroc-bon-eleve-mais-peut-mieux-faire-10649

Plus de 12.000 demandes de carte de séjour déposées au Maroc

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) annonce un premier bilan de la campagne de régularisation des immigrés. Plus de 12.000 demandes ont été déposées par des personnes en situation administrative irrégulière.

Au total 12.034 demandes de régularisationont été déposées par des immigrés en séjour irrégulier depuis le lancement de la campagne nationale de régularisation des sans-papiers (2 janvier et le 26 février 2014).

Driss El Yazami, le président du Conseil national des droits de l'Homme explique que depuis la création d'une commission d'examen des demandes d'asile reconnues par le bureau du Haut-commissariat aux réfugiés et l'ouverture du Bureau des réfugiés et des apatrides, 545 dossiers ont été examinés sur un total de 853.

428 cartes de réfugié ont été retirées dudit bureau et 204 cartes de séjour ont été délivrées par la Direction générale de la sureté nationale.

El Yazami a affirmé aussi que le CNDH est intervenu auprès du ministère de l'Education nationale pour la publication d'une circulaire permettant la scolarisation des enfants des immigrés en séjour irrégulier.

http://www.h24info.ma/maroc/plus-de-12000-demandes-de-carte-de-sejour-deposees-au-maroc/20526

مناهضة العنف ضد المرأة، حرية الجمعيات، العقوبات البديلة، والعدالة أبرز مواضيع الدورة العادية السادسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

نظمت محكمة النقض بالرباط ندوة وطنية تحت عنوان "كفالة الأطفال المهملين بين تقوية الضمانات وتذليل الإكراهات", هذا اللقاء العلمي الذي عرف مشاركة نخبة من الخبراء القانونيين والقضائيين والحقوقيين, يأتي في إطار تفعيل مقتضيات الدستور الجديد, الساعية إلى الارتقاء بالمؤسسات الدستورية إلى مستوى هذه الوثيقة الحافلة بالمضامين الحقوقية المتقدمة وتكريس آليات المقاربة التشاركية, من خلال الانفتاح على كافة مكونات المجتمع المدني التي جعل منها الدستور قوة اقتراحية فاعلة.

http://monasso.ma/ar/34047-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%D8%8C-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

CNDH : Sixième session ordinaire à Rabat

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) tient, vendredi à Rabat, sa sixième session ordinaire qui sera axée sur l'examen de memoranda sur la liberté d'association, la procédure de grâce, les peines alternatives et la violence à l'égard des femmes.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient conformément aux dispositions de l'article 46 du dahir portant création du Conseil, figure notamment la présentation et la discussion du projet de memoranda sur la lutte contre les violences à l'encontre des femmes, la liberté d'association, la procédure de grâce et les peines alternatives, indique, jeudi, un communiqué du Conseil.

La session examinera également deux projets de mémorandums additionnels sur le projet de loi organique fixant le statut des magistrats et le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, ajoute la même source.

Dans le cadre de l'exercice de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, ainsi qu'en matière de consolidation de la construction démocratique et d'harmonisation de la législation nationale avec les normes internationale des droits de l'Homme, le Conseil a publié plusieurs avis, memoranda, études et rapports thématiques concernant notamment l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, le code de justice militaire, la Cour constitutionnelle, l'exception d'inconstitutionnalité, la situation dans les prisons, la santé mentale, la médecine légale, les Centres de sauvegarde de l'enfance.

Le Conseil tient ses sessions ordinaires quatre fois par an au maximum, conformément aux dispositions de son dahir fondateur.

http://www.devanture.net/ar/news.php?id=104895

MEDIAS24
L'INFORMATION ECONOMIQUE MAROCAINE EN CONTINU

Rapport américain sur les droits de l'homme : toujours attendu, de plus en plus critiqué

Le Département d'Etat américain a publié à la veille du week-end son **rapport 2013** sur la situation des droits dans le monde et notamment au Maroc. www.humanrights.gov. De par la loi américaine, le Département d'Etat US a l'obligation de présenter chaque année un rapport sur la situation des droits de l'homme dans chacun des pays de la planète avec lesquels les Etats-Unis entretiennent des relations commerciales ou auxquels ils versent une aide financière. Ce rapport concerne donc plus de 180 pays de la planète.

La section consacrée au Maroc rapporte les **progrès relatifs au système politique**, notamment la tenue d'élections dans les règles en 2011 et la formation d'un gouvernement conforme au résultat des urnes. Le rapport note également les efforts de Rabat en matière de réforme de la législation touchant à **l'immigration**, au rôle du **CNDH** (Conseil national des droits de l'homme) tout en souhaitant que « des efforts supplémentaires soient déployés par le gouvernement du Maroc dans d'autres domaines, y compris la garantie du **droit à la liberté d'expression et d'association** ».

Dans un communiqué, l'ambassade américaine à Rabat a tenu à faire savoir que « la plus récente réalisation du Maroc dans le domaine des droits de l'homme, à savoir l'abrogation de **l'article 475 du Code pénal**, n'est pas incluse dans ce rapport, mais sera abordée dans le rapport 2014 » en raison de contraintes de temps.

L'ambassade souligne également « la **collaboration et le soutien du gouvernement marocain** lors de la rédaction du rapport 2013 » et rappelle que le thème des droits a constitué un sujet de la rencontre Obama-Mohammed VI à Washington en novembre dernier.

Parmi les principaux reproches formulés à l'égard du Maroc par les diplomates américains figurent « **la corruption et le non-respect des règles de droit par les forces de sécurité** ». Le **manque d'indépendance de la justice** est également déploré.

Le porte-parole du gouvernement et ministre de la Communication **Mustapha El Khalfi** a réagi à la publication de ce rapport en constatant « qu'il renferme des données positives sur la promotion des droits de l'Homme au Maroc » tout en contenant un « **ensemble de lacunes flagrantes** ».

Le ministre a relevé des **erreurs** du rapport en matière de procédure de nomination des recteurs d'universités, d'accès à Internet et le peu de cas fait par les auteurs du rapport des efforts faits en matière de dialogue sur le système judiciaire et diverses recommandations concernant l'indépendance de la justice.

A titre de comparaison, sur l'**Algérie**, le Département d'Etat souligne trois problèmes récurrents en matière de droits de l'homme concernant la liberté de réunion et d'association, l'absence d'indépendance de la justice et l'abus de la détention préventive. Le rapport pointe également du doigt la violence des forces de l'ordre, la corruption et l'absence de transparence et l'activité des groupes terroristes.

Le rapport américain revient sur l'attaque contre le site gazier d'In Amenas en janvier 2013 et qui s'est soldé par une prise d'otages de plus de 800 personnes, la mort de 29 terroristes d'AQMI et celle de 39 ingénieurs et techniciens du site gazier proche des frontières malienne et libyenne.

Enfin sur ce type de rapport, des capitales comme Pékin fournissent un angle de critique différent et qui éclaire autant sur l'universalité que la relativité des droits de l'homme. Un communiqué du gouvernement chinois du vendredi 28 février critique ainsi « les frappes militaires par drones, l'espionnage sur Internet et la dissémination d'armes à feu sur le territoire américain ».

http://www.medias24.com/SOCIETE/9614-Rapport-americain-sur-les-droits-de-l-homme-toujours-attendu-de-plus-en-plus-critique.html